

نشرة حقوق نقابات العمال في العراق

مرحبا بكم في نشرة حقوق نقابات العمال في العراق

الربع الثاني من عام 2011
العدد الثاني، الطبعة الثانية

إشترك معنا

يتعرض العمال العراقيون إلى الخطر في كل يوم، فبالإضافة إلى المخاطر اليومية المترتبة عن الحرب وتبعاتها من عدم الاستقرار، فإن العمال العراقيون يتعرضون إلى هجمات متزايدة بسبب ممارستهم لحقوقهم الأساسية بتأسيس النقابات أو المشاركة فيها .

أن الهدف من هذه النشرات الشهرية هو نشر التوعية عن الانتهاكات للحقوق العمالية في العراق وتسهيل الضوء على ما تقوم به النقابات العمالية العراقية وحلفائها الدوليين بالتصدي لذلك والدفاع عن حقوق العمال بوجه تلك التحديات .

أن المعلومات الواردة في هذه النشرة مقتبسة مباشرة من التقارير الواردة من النقابات العمالية العراقية، إضافة إلى تقارير بعض المنظمات العمالية والتي تعمل لدعم التضامن في كل أنحاء العالم مع النقابات العراقية

إذا كان بؤذك المساهمة في هذه النشرة، يرجى إرسال مساهماتك، تعليقاتك أو مقترحاتك إلى عنوان البريد الإلكتروني

Iraqturights@solidaritycenter.org



رئيس نقابة النفط ضمن أحدث من ينوبهم النقل القسري من عمال النفط

تستمر وزارة النفط وشركة نفط الشمال (NOC) الحكومية بالاعتداء على حقوق العمال العراقيين من خلال فرض الغرامات و عقوبات النقل للعديد من العمال، وبضمنهم رئيس نقابة نفط كركوك: جمال عبد الجبار، الى مواقع نائية تبعد مئات الكيلومترات عن مساكنهم. ويعتقد الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) والذي تنتمي اليه النقابة المذكورة، بأن أوامر النقل قد صدرت كعقوبة ضد العمال الذين شاركوا في التظاهرات السلمية للمطالبة بحقوقهم. وقد أصدرت نقابة نفط كركوك بياناً حول هذا الموضوع.

ويذكر بأن المفتش العام في وزارة النفط قد أرسل مذكرة الى كافة شركات الوزارة بتاريخ 11 أيار/ مايو، 2011 على أثر حركة الاحتجاجات في قطاع النفط، جاء فيها: "أن حرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي هي حق عام ولكن ليس بشكل مطلق، بل أنه محدد بالتعليمات والقوانين السارية المفعول" وذلك كتتويح وإشارة الى قانون العمل المعتمد في حقبة حكم نظام صدام حسين، والذي يعتبر الإضرابات والمواقف " التي تسبب الضرر بالمصلحة العامة" كأعمال إجرامية وبأنها تسبب تدهورا في الإنتاج، وخاصة في قطاع الطاقة.

وفي الخامس من حزيران/ يونيو، 2011 أطلق الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) حملة للتضامن مع جمال عبد الجبار، مطالبة بإعادته إلى وظيفته ومستنكرة أعمال وزارة النفط معتبرة إيّاها مؤسسة قمعية معادية للتنظيم النقابي العمالي. وقد دعا الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) النقابات المحلية والاتحادات الدولية إلى التضامن مع جمال عبد الجبار ومطالبة وزير النفط بإلغاء أمر النقل. هذا وقد أعلن إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) أيضا عن مساندة لجبار. كما أن الإتحاد الدولي للطاقة والكيمياويات والمناجم (ICEM) الذي يمثل عمال الطاقة في كافة أنحاء العالم، وكذلك مؤتمر إتحاد نقابات العمال البريطاني (TUC) قد استنكرا مواقف الحكومة، وقد أطلقت حملة ليبر ستارت LabourStart campaign على أثر ذلك. وفي العاشر من حزيران/يونيو، 2011 انطلقت تظاهرة حاشدة في كركوك لاستنكار مواقف شركة نفط الشمال (NOC).



عمال في كركوك يتظاهرون بتأييداً لجمال عبد الجبار
صورة ملتقطة من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق GFIW

وفي قضية أخرى للنقل ألتسفي، فقد صدر أمر بنقل محمود مجيد المياحي، رئيس النقابة العامة لعمال النفط المنضوية إلى الإتحاد العام لعمال العراق (GFIW) من مكان عمله في شركة توزيع المنتجات النفطية في بغداد إلى مدينة القائم التي تبعد 275 ميلا. وفي الوقت الذي لم يدخل هذا الأمر حيز التنفيذ، بعد ان قام عمال النفط بتنفيذ مسيرة احتجاج ملوحين بالتهديد بالإضراب، عندها صدر أمر نقل ثاني بحقه في 24 نيسان/ أبريل وذلك قبل عرض قضيته على إدارة الشؤون الفنية في الوزارة في 10 أيار/ مايو. وقد التقى عمال النفط الأعضاء في الإتحاد العام لعمال العراق (GFIW) مع قادة الإتحاد وتبنوا عددا من التوصيات والتي جاء من ضمنها التهديد بالإضراب متى ما تم نقل أو اعتقال النقابيين.

ومن الجدير بالذكر أن النقل إلى مناطق بعيدة هو من الأساليب التي استخدمتها الحكومة العراقية بشكل متكرر بحق النشطاء والنقابيين (لمزيد من التفصيل عن ذلك يرجى الاطلاع على نرة حقوق النقابات العمالية في العراق الطبعة الاولى من العدد 1 و

انتهاك حقوق عمال القطاع الخاص، أيضا

في التاسع والعشرون من نيسان/ أبريل 2011، أفاد الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) بأن مصرف بغداد ومصرف الوركاء ضمن القطاع الخاص قد قاما بمنع النقابات من العمل في فروعهما وهذا بفصل العمال من وظائفهم إذا ما انتسبوا إلى النقابات. أن هذه الإجراءات هي انتهاكات واضحة لاتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) وحقوق النقابات العمالية التي كفلها القانون. وقد طالب الإتحاد العام للمجالس بالدعم الدولي لوقف مثل هذه الانتهاكات.

سفير اليونيسيف (UNICEF) الجديد يقول ، العراق هو أسوأ بلد بالنسبة لعيشة للأطفال

ذكر المطرب العراقي المشهور كاظم الساهر، والذي تم تعيينه مؤخرا كسفير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بأن العراق قد تحول من أحد أفضل دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنسبة للطفل إلى واحدا من أسوأها، كنتيجة لعقود طويلة من الحروب والإهمال. وقال الساهر ، متحدثا من بغداد في التاسع من أيار / مايو 2011 قائلا بأن هنالك حوالي 35000 طفل رضيع يموتون قبل بلوغهم عام واحد من العمر، وأكثر من مليون ونصف طفل دون سن الخامسة من العمر ممن يعانون من سوء التغذية وحوالي 700000 طفل غير مسجلين بالمدارس الابتدائية، و اثنان ونصف مليون لا يتوفر لهم الماء الصالح للشرب وثلاثة ونصف مليون ممن لا تتوفر لهم خدمات الصرف الصحي المناسبة، و حوالي 800000 طفل تتراوح أعمارهم بين الـ 5 و 14 عاما ممن يعملون. ومن المتوقع صدور تقرير شامل بذلك بنهاية هذا العام.

قائد نقابي ينجو من محاولة اغتيال محتملة

ذكر سعيد نعمة، رئيس الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) بأنه نجا من محاولة اغتيال محتملة. حيث قال سعيد بأن ثلاث أشخاص قد تعقبوه يوم الثالث من أيار/ مايو في سيارتهم وتبعوه بعد أن غادر من موقع عمله في بغداد. وقال سعيد بأن هذه الحادثة هي الرابعة من نوعها، حيث أنه في المرة السابقة قد تعقبه أربع رجال ملثمين وهددوه مطالبين إياه بإسقاط الدعوة القضائية التي رفعها ضد دائرة القائم مقاميه، بسبب فصل عمال وصناعي الميكانيك من عملهم. وبعد يوم واحد من هذا التهديد تلقى سعيد نعمة اتصال هاتفيا من شخص مجهول مهذا و مخبرا إياه بأن جهة أخرى غير العمال هي التي تحدد من يكونوا قادة النقابات. وقد أستنكر الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) هذه الاعتداءات (أنظر الصفحة 4) مطالبة السلطة بإجراء التحقيق في هذا الحادث ومعاقبة من تورط فيه. وقد أكد الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) بأن هذا التهديد هو بهدف حماية مصالح رؤوس الأموال والشركات متعددة الجنسية، خاصة في قطاع النفط.

غرامات مالية هائلة تفرض على قادة نقابيين لمشاركتهم بالإضراب

أعلن اتحاد نقابات النفط في العراق (IFOU) بأن وزارة النفط قد فرضت غرامات مالية هائلة على ثلاث من الناشطين النقابيين الذين شاركوا في الإضراب الذي وقع في شباط / فبراير والمسيرات الاحتجاجية في آذار/ مارس 2010 في شركة نفط الجنوب (SOC) في البصرة. ويذكر بأن الغرامة التي فرضت على إبراهيم راضي، نائب رئيس اتحاد نقابات النفط (IFOU) قد بلغت مبلغ 35 مليون دينار عراقي (ما يعادل 29 ألف دولار أمريكي)، بينما كانت الغرامة المفروضة على كل من علاء صباح مرعي، عضو المكتب التنفيذي في الإتحاد ورئيس المجلس المركزي فيه، وخزعل كاظم، عضو المكتب التنفيذي في الإتحاد مبلغ 70 مليون دينار عراقي (ما يعادل 59 ألف دولار) وهي مبالغ فوق طاقة أغلبية عمال العراق.

والجدير بالذكر أن النقابيين قد تم نفيهم بعد الإضراب إلى مواقع عمل أخرى، إلا أنهم رفعوا دعوة قضائية **حسنت** لصالحهم. ولكن الغرامات تم فرضها بعد عودتهم. كما أن وزارة النفط قد شكلت لجنة تحقيقه لدراسة مدى تأثير الإضراب على إنتاج المصفاة. وفي التاسع عشر من أيار/ مايو **علم** الإتحاد بأنه في حال عدم دفع النقابيين للغرامة فإنه سيتم سجنهم. وفي الثالث عشر من تموز/ يوليو تلقى إبراهيم راضي ومجموعته تبليغا رسميا للمثول أمام المحكمة. وقد تم تحديد موعد الجلسة الأولى للمحكمة في السادس عشر من آب / أغسطس.

انتهاكات حقوق العمال والنقابات العمالية

الضغط الدولي يؤدي إلى إطلاق سراح ناشط نقابي

في الخامس والعشرين من أيار/ مايو، 2011 قامت القوات الأمنية العراقية باعتقال مجموعة من العمال العراقيين الذين تظاهروا في ساحة التحرير في بغداد. فقد تم توقيف النقابي جهاد جليل، عضو نقابة عمال الميكانيك والمطابع بدون أي أحكام رسمية، وبمعيته ثلاثة آخرين من المتظاهرين. وقد **طالب** الإتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) بإطلاق سراحهم وأكد على أن العراقيون جميعا لهم الحق بالتظاهر السلمي. وقد ساعدت الحملات الواسعة للاستنكار من قبل **الإتحاد الدولي للطاقة والكيمياء ويات والمنجم (ICEM)** و **منظمة العفو الدولية** و **منظمة هيومن رايتس ووتش** بالإضافة إلى **الكثير من الأصوات** المتعالية المنندة من قبل النقابات ومنظمات حقوق الإنسان العراقية، إلى إطلاق سراح الأربعة في السابع من حزيران/ يونيو 2011.

عدم كفاءة معايير الصحة والسلامة المهنية في مواقع العمل في البصرة وبابل، حسبما ورد من الإتحاد العام للمجالس العمالية والنقابات في العراق (GFWCUI)

ذكر تقرير وارد من الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) بأن معايير الصحة والسلامة المهنية المتوفرة في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية المملوكة من قبل الدولة والتي تقع في قضاء الإسكندرية في محافظة بابل والتي يعمل فيها أكثر من 6000 عامل، قاصرة بشكل كبير ومخالفة للقانون. وذكر الإتحاد العام للمجالس بأن قسم السلامة المهنية في الشركة غير فعّال ولا يمتلك الحد الأدنى من الأليات ولا التمويل اللازم لشرائها مما يؤدي إلى حصول حوادث متكررة، ولا سيما في أقسام السمكرة والجلفنة والمعالجة بالرمل كما أفاد الإتحاد بأن رب العمل لا يوفر التدريب للعمال على أساليب الصحة والسلامة المهنية ولا يقوم بجولات للتفتيش عن تطبيقها. وأن العيادة الصحية في الشركة تفتقر إلى الكوادر الكافية ولم تقم بإجراء الفحوصات الصحية منذ عام 2008، ناهيك عن كون قاعات الاستراحة والطعام غير وافية بالغرض حسبما ذكر الاتحاد.



عمال في الشركة العامة للصناعات الكيمياءوية في بابل يعملون دون معدات الوقاية الشخصية صورة منقطة بواسطة الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق GFWCUI

وفي تقرير آخر ورد من إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) في الثامن عشر من حزيران / يونيو 2011 ذكر فيه بأن معمل شركة الحديد والصلب الخاص في مدينة البصرة، والتي يعمل فيه أكثر من 350 عامل، لا يطبق أي من معايير الصحة والسلامة المهنية. وقد ذكر إتحاد المجالس بأن الشركة لا تحتوي أصلا على قسم للسلامة ولا كادر متخصص بذلك ولا معدات سلامة ولا عيادة طبية ولا حتى عدة للإسعاف الأولي. وقد هزأ العمال من محاولة إدارة المعمل من تنفيذ برنامج تدريبي لعدم توفر أي من مستلزمات السلامة.

عمال النفط يطالبون شركات النفط العملاقة باحترام بنود الاتفاقية

في الرابع عشر من نيسان/ أبريل، نظم اتحاد نقابات النفط في العراق (IFOU) و الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) مسيرة احتجاج في حقل الرميلة الشمالي في البصرة. وقد أحتج العمال من كلا الإتحادين ومن النقابات الأخرى في هذا الموقع على التجاوزات التي اقترفتها شركة بي بي (BP) البريطانية والتي قامت بالإخلال ببنود العقد الذي وقعته مع العمال حسب ما ورد منهم. وقد أكد العاملون بأن الشركة لم تقم بدفع المخصصات الشهرية ومخصصات الخطورة والساعات الإضافية وفرق وجبات (شفقات) العمل. وقد أعطى المتظاهرون مهلة 15 يوما إلى إدارة الشركة لتنفيذ المطالب. وقد اتهم كل من اتحاد نقابات النفط في العراق (IFOU) و الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) الشركة والتي لديها عقد موقع مع الحكومة العراقية بالإساءة لحقوق العمال ومضاغفة أرباحها على ظهور العمال.



عمال في شركة نفط الجنوب في البصرة يتظاهرون بسبب الاختلاف في الاجور الدائمة والمؤقتة صورة ملتقطة من قبل الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق GFWCUI

عمال شركة نفط الجنوب (SOC) يطالبون بتحقيق العدالة في موقع العمل

في العاشر من أيار/ مايو، 2011، قام الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) بتحشيد المئات من العمال في شركة نفط الجنوب (SOC) في البصرة للاحتجاج على إهمال الإدارة لمطالبهم والتي تتجسد باستحداث آليات عمل لمراقبة أداء وسياسات الشركات المتعددة الجنسية العاملة في العراق وخاصة شركة النفط الإيطالية إيني (ENI)، و فتح التحقيق في الفساد الإداري ودفع مبالغ أرباح الشركة لعام 2010 والمتأخرة الدفع والبالغة 21 مليار دينار عراقي (ما يقارب 18 مليون دولار أمريكي)، لتثبيت العمالة المؤقتة وتحسين الخدمات الصحية لكادر الشركة ويضمنها إجراء فحوصات طبية دورية وتغطية تكاليف العلاج من الأمراض الخطيرة.

الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) يدعو إلى مقاطعة شركات النفط الأجنبية

بعد تصاعد الاحتجاجات في شركة نفط الجنوب (SOC) فيما يتعلق بعمل الشركات الأجنبية في حقول الرميلة ومجنون والقرنة النفطية، قام الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) بتقديم لائحة مطالب إلى وزارة النفط. وقد تم توزيع بيان صادر باسم اللجنة التنظيمية المؤقتة على العاملين يحثهم على مقاطعة الشركات الأجنبية لحين تنفيذ مطالب العمال. هذا وقد التقى محافظ البصرة في السابع عشر من أيار/ مايو، مع 25 من ممثلي العمال ومدير عام شركة نفط الجنوب (SOC) ومدير موقع حقل الرميلة. وقد طالب الوفد بزيادة تأمين الشركة لمكتسبات العمال ومشاركتهم في الأرباح.



تقرير يوثق انتهاكات لحقوق الإنسان حدثت في التظاهرات الداعية للديمقراطية

على السلطات العراقية وقف هجماتها على المشاركين في المسيرات الاحتجاجية الداعية إلى إيجاد حل لمسألة البطالة وتردي الخدمات والفساد الإداري والمطالبة بالإصلاحات السياسية. هذا ما قد ورد في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في نيسان/ أبريل 2011. وقد استند هذا التقرير الموسوم (**يوم الغضب: احتجاجات وقع في العراق**) على لقاءات مباشرة مع الضحايا ومع شهود عيان وناشطين ممن يدعون إلى الديمقراطية و يدافعون عن حقوق الإنسان وأيضا مع بعض المسؤولين في الحكومة المحلية. وقد وثق التقرير كيف قامت القوات العراقية والكرديّة بطلاق النار وقتل المتظاهرين وبضمنهم ثلاث من الفتيّة الشباب في سن المراهقة إضافة إلى تهديد واعتقال وتعذيب الناشطين السياسيين و استهداف الصحفيين الذين يقومون بتغطية هذه التظاهرات.

وقد قال مالكولم سمارت، مدير منظمة العمل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: " على الحكومة العراقية التوقف عن استخدام الترهيب والعنف ضد العراقيين الذين يطالبون بشكل سلمي بالإصلاحات السياسية والاقتصادية".

حملات نقابية: الدفاع عن حقوق العمال في العراق

عمال الحبوب في البصرة يطالبون بحقوقهم

في الأول من نيسان/ أبريل، قاد الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) فرع البصرة، مسيرة شارك فيها زهاء 300 عامل في سايلو أم قصر التابع للشركة العامة لتجارة الحبوب وقد طالب المتظاهرون بوقف التعاقد الوهمي خارج نطاق العمل وتحسين الأمن الوظيفي من خلال اعتماد قانون يحدد أسلوب التمويل الذاتي في الشركة والمطالبة بالأرباح السنوية المتأخرة لفترات طويلة وأيضا مخصصات الخطورة والساعات الإضافية. وقد حث القادة النقابيين العمال على المطالبة بحقوقهم لشريعة والقيام بانتخاب لجنة نقابية جديدة في موقع العمل. وقد هدد المتظاهرون بالإضراب إذا لم تنفذ الإدارة مطالبهم التي عبروا عنها في مناسبات سابقة ولعدة مرات. وحسب ما ورد من أبو وطن، نائب رئيس الإتحاد العام للمجالس/ فرع البصرة فإن أغلب المطالب قد تم تنفيذها.



تظاهرة العمال في سايلو ام قصر في البصرة صورة ملتقطة من قبل الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق GFWCUI

عمال النفط في البصرة يطالبون بالإصلاح

في الثالث من نيسان/ أبريل، تظاهر عمال الشركة العامة للبتر وكيمياويات في البصرة مطالبين بإجراء إصلاحات داخلية في الشركة وإنهاء الفساد الإداري المتفشى في أقسامها. وقد ربط إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) ذلك بالانتهاكات اليومية المستمرة لحقوق العمال في موقع العمل والحاجة إلى إعطاء الحرية الكاملة للتنظيم في الموقع. وقد قدم كريم جوجي، رئيس نقابة عمال البتر وكيمياويات في البصرة لائحة بالمطالب إلى مسؤولي الشركة، كما تم تشكيل لجنة من الناشطين لمتابعة ذلك مع إدارة الشركة والحكومة المحليّة.

إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) يقيم مؤتمره الثالث في أجواء تسودها الشفافية

أقام إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) مؤتمره الثالث في الخامس والسادس من شهر أيار، مايو، 2011. وقد ركز المؤتمر على تعزيز الدفاع عن النقابات العمالية ضد محاولات الحكومة لتهميش عملها النقابي في العراق، بالإضافة إلى تزدّي ظروف العمل والحياة بصورة عامة في البلاد، كما حيًا و إحتفل المؤتمرين بالثورات المستمرة في الوطن العربي.

وقد أئسم المؤتمر بالإنفتاح والشفافية، وقد حضره ممثلون عن فروع الاتحاد ونقاباته في كافة محافظات العراق. ومن كافة القطاعات الرئيسية، رجالا ونساء وشبابا وأيضاً من العاطلين عن العمل. وقد قَدّمت أثناء المؤتمر بحوثاً ومداخلات ركزت على حرية التنظيم و أستعرضت نشاطات النقابات، و نوقشت ظروف المرأة العاملة ومسألة البطالة ودور الاتحاد على المستوى الوطني والدولي والتنظيم وقانون العمل. كما قَدّمت كل من التنظيمات في القطاعات الأساسية تقريراً عن التحديات التي تواجهها النقابات على هذا المستوى. هذا وقد تم إجراء انتخابات عمالية شفافة و بعيدة عن تدخل الحكومة تمخّضت عن إنتخاب ست أعضاء للمجلس التنفيذي للإتحاد.

النقابات العمالية تشارك مؤتمر الإقتصاد (المتوتر)

في الفترة 24-26 من أيار/ مايو، شارك المكتب الدولي للعمل و مكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع والبنك الدولي في تنظيم المؤتمر الاقتصادي الذي أقيم في بغداد. أن هذا المؤتمر هو جزء من مشروع تنمية القطاع الخاص الهادف إلى إجراء ووتنفيذ سياسة عامة في القطاع الخاص. وقد تم دعوة الشركاء الفاعلون في المجتمع العراقي إلى جانب الخبراء الدوليين والمنظمات. و لكن لم تتم دعوة كافة الاتحادات العمالية للمشاركة في هذا المؤتمر على الرغم من ان قانون العمل وحرية التنظيم و الحوار الإجتماعي هي من الفقرات الأساسية التي نوقشت فيه.

وقد رحب ممثلوا النقابات العمالية بالفرصة المتاحة لمناقشة العديد من القضايا بشكل مفصّل و بضمنها مسودة قانون العمل الجديد وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة . وقد أفاد الإتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) بأن النقاشات كانت مشحونة ومتوترة والأخص حول الإصلاحات الإقتصادية. وقد إعترض إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) على مسودة قانون العمل كونها غير منصفة لمصالح العمال وبأن البرنامج قد بارك برامج الخصخصة بشكل واسع. هذا ومن الجدير بالذكر بأن فلاح علوان، رئيس إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) قد رفض التوقيع على التوصيات التي صدرت عن المؤتمر.

مسيرة عمال الميكانيك

شارك الآلاف من عمال الميكانيك مع أعضاء المكتب التنفيذي للإتحاد العام للمجالس العمالية والنقابات (GFWCUI) وأعضاء النقابات في محافظة بابل / قضاء الإسكندرية للمطالبة بحقوقهم وشجب النشاطات التي قامت بها القوات الامريكية مؤخراً، وبضمنها الإعتداء على حارس لمركز حضانة الاطفال. وقد طالب العمال بالوقف الفوري لتدخل الاحزاب السياسية في الشؤون الداخلية للنقابات والتجاوزات من قبل بعض الإدارات التي يشوبها الفساد الإداري. كما إستنكر المتظاهرون التهديدات الأخيرة التي تعرّض لها سعيد نعمة، رئيس الإتحاد العام للمجالس و ربطتها بذات الجهات السياسية تلك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طالب العمال بتحسين ظروف العمل ومراعاة ضوابط الصحة والسلامة وتحسين الاجور ومخصصات الخطورة. وقد تم تنظيم هذه المظاهرة بعد التهديدات الاخيرة لسعيد بعد قيامه بمحاولة الدفاع عن حقوق زملائه في العمل ومحاربة الفساد لاداري.

الاحتفال بعيد العمال في الأول من أيار- 2011

أحتفلت الحركة العمالية العراقية في الأول من أيار، 2011 بعيد العمال العالمي ووجدت تفعلها مع الحركة العمالية العالمية، هذا وقد وقعت أكثر من عشرين نقابة ومنظمة غير حكومية بياناً قدّموا فيه التهنية إلى عمال العراق العاملون في كافة القطاعات ضمن الإقتصاد العراقي. وقد تضمن البيان والذي تم توزيعه على نطاق واسع، لائحة من المطالب الشرعية للحقوق الأساسية والحاجات الملحة لعمال العراق ونقاباتهم. وكانت المطالب الأساسية متمثلة بحرية التنظيم والأجور العادلة والتوفير ظروف أمينة وصحية للعمل والغاء كافة القوانين والتعليمات الصادرة ابان حكم النظام السابق والتي اتسمت بقمع الحركة العمالية واستبدالها بقانون جديد يماشى مع المعايير الدولية للعمل،



عمال يحتفلون بعيدهم في البصرة
صورة ملتقطة من قبل الإتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق GFWCUI

وقد نظم الإتحاد العام للمجالس العمالية والنقابات في العراق (GFWCUI) تظاهرة حاشدة في البصرة شاركت فيها الكثير من النقابات ومنظمات المجتمع المدني للإحتفال بهذه المناسبة. وقد تحدّث سامي حسن، امين عام الإتحاد العام للمجالس، فرع البصرة عن الجذور التاريخية لاحتفالات الأول من أيار. كما ان الكثير من المتحدثين قد استنكروا هجمات الحكومة على نقابات العمال في العراق وانتهاك المعايير الدولية، كما طالبوا بإصدار قانون عمل جديد.

وفي كردستان العراق، طالب إتحاد نقابات عمال كردستان الموحد (KUWU) / فرع السليمانية إصدار قانون عمل جديد، كما قدّم عثمان سعيد، رئيس نقابة عمال البناء والإنشاءات جوائز تقديرية إلى 120 عاملاً ممن تميّزوا " بأداء فائق ضمن حملة إعادة بناء إقليم كردستان".

عمال القطاع الصناعي في شركة أور

يحتجون على الفساد الإداري، مطالبين باستقالة الإدارة

في العشرين من نيسان / أبريل، 2011 تظاهر عمال شركة أور الصناعية العام، حسب ما ورد من إتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI)، متهمين موظفو الإدارة بالفساد الإداري وعدم الإرتقاء بمستوى المسؤولية في عملهم. مطالبين باستقالتهم الفورية وبضمنهم المسؤول الأمني في الشركة والذي طالما أتهم العديد من العمال بأنهم بعثيون أو إرهابيون. وبعد فشل المدير العام بتنفيذ هذه المطالب، فقد شملته مطالبة العمال بالإستقالة من منصبه.

لمراسلة نشرة حقوق نقابات عمال العراق

888 16th Street NW, Suite 400
Washington, DC 20006
PHONE: 202-974-8383
FAX: 202-974-8384

iraqturights@solidaritycenter.org

هذه النشرة صادرة عن مركز التضامن العمالي
لمعرفة المزيد عن عمل مركز التضامن في دعم حقوق النقابات العمالية في العراق والعالم،
يرجى زيارة الموقع الإلكتروني على الأنترنت:

www.solidaritycenter.org

التضامن الدولي مع عمال العراق

الحركة العمالية العالمية تطالب الحكومة بوقف التدخل في الانتخابات النيابية

أعربت الحركة العمالية العالمية عن قلقها من تدخلات الحكومة في إنتخابات النقابات العمالية وواصلت دعمها للنقابات العراقية في هذه المسألة المستمرة. وفي رسالة الى رئيس الوزراء نوري المالكي، أكد برندان باربر، الأمين العام لاتحاد العمال البريطاني (TUC) بأنه " ليس لديه أدنى أمل بأن اللجنة الوزارية التحضيرية قادرة على إجراء انتخابات حرة وعادلة للنقابات العمالية بسبب الانتماءات السياسية لعضائها وما يرتكبه من انتهاكات لمعايير لمنظمة العمل الدولية ILO. وقد تضمنت الرسالة ايضا عزم اتحاد العمال البريطاني (TUC) على إستخدام حقه بالفيتو لمنع مشاركة وفد العمال الذي رشحته الحكومة لتمثيل العمال في المؤتمر السنوي الدولي للعمال لمنظمة العمل الدولية (ILO) في شهر حزيران/ يونيو.

هذا وقد أضافت حملة **ليبر ستار** (LabourStart campaign) دعما دوليا إضافيا الى الحركة العمالية العراقية. حيث دعت الحكومة العراقية الى العدول عن موقفها بعدم الاعتراف بالاتحاد العام لعمال العراق GFIW والنقابات الاعضاء فيه (انظر الصفحة 6) وهي محاولة " تحمل طابعا سياسيا غالبا" للسيطرة على الهياكل النقابية و التحكم في الانتخابات. كما ابدى الاتحاد الدولي للطاقة والكيمويات والمناجم (ICEM) بشكل رسمي عن دعمه للحملة، كما **إستنكر** الاستيلاء على مكاتب النقابات من قبل الاحزاب السياسية بمساندة الشرطة وافراد من الجيش، و لم تستبعد أن تجري الانتخابات العمالية المقبلة في مكاتب التيار الصدري.

الحملة العمالية الدولية تؤدي الى إطلاق سراح ناشط نقابي

أعلن اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) عن إطلاق سراح الناشط علاء نبيل والذي سبق وان تم إعتقاله من قبل القوات الامنية في الحادي والعشرين من آذار/ مارس، 2011 لمشاركته في تظاهرات يوم الغضب في الخامس والعشرون من شباط/ فبراير (اقرأ التفاصيل في **نشرة النقابات العمالية العراقية، الربع الأول 2011** الصفحة الثانية)، هذا وقد تم إعتقاله بشكل رسمي في الرابع من نيسان/ أبريل **وإطلاق سراحه في السادس عشر** منه عقب الحملة الدولية المساندة له. كما أن هذه الحملة المهمة والطائرة قد **طالبت** بإطلاق سراح كل من فراس علي وحيدر شهاب و أحمد عبد اللطيف و آخرين ممن تم اعتقالهم بسبب مشاركتهم في التظاهرات السلمية.

التضامن بمناسبة الاول من أيار

أصدرت منظمة عمال امريكا المناهضون للحرب (US Labor against the war) في اليوم الأول من أيار/ مايو **بيانا** بمناسبة عيد العمال العالمي للتضامن مع العمال ونقاباتهم في العراق، معربة عن مشاركتها إياهم النضال في سبيل نيل الاحترام لحقوق العمال وتحقيق مظاهر الكرامة الأساسية للطبقة العاملة في كل مكان. وجاء في البيان: " أننا نحيا الشجاعة ونجدد التحية لنضال الحركة العمالية العراقية في سبيل تحقيق الديمقراطية في العراق وجعله خاليا من اي شكل من اشكال التدخل والسيطرة الاجنبية وتحرره من مظاهر القمع وان تمارس فيه كافة الحقوق العمالية التي كفلتها المعايير العمل الدولية. عاشت الحركة العمالية العراقية، عاش التضامن بين شعبينا"

مستجدات الاخبار

إستمرار المضايقات من قبل القوات الامنية

في الثالث عشر من نيسان/ أبريل، 2011 أعلن اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) عن قيام الشرطة والقوات المسلحة بمداخلة مقر الاتحاد في بغداد. وحسب ما ورد من الاتحاد، فإن أفراد الشرطة قد تصرفوا بطريقة فضة وغير مهذبة ومارسوا التهديد والترهيب. وقد ألقوا القبض على الناشط فراس علي بدون إذن رسمي من المحكمة على خلفية مشاركته في التظاهرات المجازة رسميا. كما أن القوات الامنية قد داهمت مقر منظمة حرية المرأة في العراق والتي تشغل مكتبا في نفس المبنى، علما بأن المقرين سبق وان تم الاغارة عليهما في الحادي والعشرين من شهر آذار/ مارس (اقرأ التفاصيل في **نشرة النقابات العمالية العراقية، الربع الأول 2011** الصفحة الثانية).

ويعتقد قادة اتحاد المجالس بأن هذا الاسلوب القمعي يهدف الى منع الناشطين من التظاهر للمطالبة بالعدالة وتحسين الخدمات وتوفير ظروف عمل مناسبة. وقد **طالب** الاتحاد بإطلاق سراح الناشطين وإحترام حقوق الانسان الاساسية ووضع نهاية لهذا الشكل من التصرفات القمعية التي تمارسها الحكومة.

بسبب مضمون احد الفقرات

تأخير التصويت على قانون العمل الجديد

في الاول من حزيران/ يونيو، 2011 **أكدت** وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن الحكومة قد أجلت التصويت على قانون العمل الجديد بسبب الاعتراض على احد الفقرات التي تنص على أستمرار اعتبار العمال كموظفين- وهي مخلفات قانون العمل في فترة حكم النظام السابق. وقال نصار الربيعي، وزير العمل بأن الحكومة كانت تأمل بالتصويت على قانون العمل الجديد، ولكن بسبب هذه الفقرة التي لا تعطي الحق للعمال في التنظيم في النقابات العمالية ضمن القطاع العام هي التي ادت الى استمرار الخلاف. حيث ان البعض من السياسيين لا زالوا يعتقدون بأن وجود النقابات العمالية من شأنه أن يعيق عمل الوزارات، وهو رأي معاكس لموقف وزارة العمل. وقد أتهم الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) الحكومة العراقية بعرقلة المصادقة على قانون العمل الجديد منذ أوائل عام 2007. علما أن مجلس الوزراء قد أكد بأن قانون العمل الجديد لا يزال في مرحلة المداولات والاستشارات.

انتخابات النقابات العمالية في العراق: ولا تزال الملحمة مستمرة



تظاهرة أعضاء الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق في ساحة التحرير في بغداد .
صورة ملتقطة من قبل الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق GFIW

يتصاعد الضغط على الحكومة العراقية من الداخل ومن الخارج أيضا عبر الجهود الدولية للمطالبة بوقف تدخل الحكومة في انتخابات النقابات العمالية (اقرأ التفاصيل في [نشرة النقابات العمالية العراقية، الربع الأول 2011](#) الصفحة الخامسة)، وأن النقابات العراقية ومعها المنظمات الدولية تطالب أيضا بإصدار قانون عمل جديد يتناغم مع المعايير الدولية للعمل لوقف ممارسة هذا الشكل من التدخلات في الشؤون الداخلية للنقابات. وقد أشار [البيان](#) الصادر عن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) في الأول من نيسان/ أبريل، 2011 الموجه إلى كافة عمال العراق، إلى التأخير البالغ في العملية الانتخابية. وفي السابع عشر من نيسان/ أبريل، 2011 أعلنت اللجنة الوزارية التحضيرية للانتخابات (MPC) إلى كافة النقابات العامة وفروع الاتحادات بأن الاتحاد العام لعمال العراق (GFIW) وأعضاء مكتبه التنفيذي لا يمتلكون الصلاحية لتمثيل العمال بل أن اللجنة التحضيرية (MPC) هي التي لها الحق بتشكيل اللجان النقابية العمالية. وفي اليوم التالي بعث الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) برسالة إلى وزير الدولة لشؤون منظمات المجتمع المدني، شارحا فيها هذه الانتهاكات ومطالبها بحل هذه اللجنة التحضيرية. وفي العشرين من نيسان/ أبريل أصدر الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) [بيانا](#) آخرأ أنهم فيه اللجنة التحضيرية باتخاذ مواقف غير قانونية إزاء الاتحاد العام.

وفي هذه الأثناء، وفي السادس من نيسان/ أبريل، 2011 [انتقد](#) الاتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) علنا، اضطهاد الحكومة المستمر للنقابات منذ عام 2003، شاملا ذلك فرض استخدام القوانين الصادرة من قبل النظام السابق والتي تتناقض مع مصالح العمال ونقاباتهم، بالإضافة إلى فشلها في إصدار قانون عمل جديد يراعي المعايير الدولية للعمل. كما دعا الاتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) إلى أن تكون النقابات العمالية مستقلة ومتمحرة من أي مظهر من مظاهر التحزب والطائفية.

وفي رد فعل مشترك على التدخل المستمر من قبل الحكومة، شارك كل من الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق (GFIW) و اتحاد المجالس العمالية والنقابات في العراق (FWCUI) و الاتحاد العام للمجالس والنقابات العمالية في العراق (GFWCUI) في مسيرة احتجاجية في بغداد في الثاني والعشرين من نيسان/ أبريل 2011، مندبين: " لا للتدخل الحكومي في الشؤون الداخلية للنقابات العمالية".

ومن جهة أخرى، صرّح ياسين عزيز علي، الرئيس الدوري لاتحاد نقابات عمال كوردستان الموحد (KUWU): " هناك عددا من الأسئلة التي ينبغي الإجابة عليها قبل إجراء انتخابات النقابات العمالية في العراق. هناك فجوة قانونية. ولأجل إجراء الانتخابات فمن الضروري أن تصدر قوانين جديدة للعمل والضمان الاجتماعي والتقاعد. هذا وأن انتخابات النقابات يجب أن تكون حرة ومستقلة وشفافة. ويشمل ذلك القطاع الحكومي. أن اتحاد نقابات عمال كوردستان الموحد (KUWU) يدعم التعددية".

وقد ذكر حسن جمعة، رئيس اتحاد نقابات النفط في العراق (IFOU) بأن أحد الأطراف السياسية المؤثرة قالت لنقابته بأنها لا يحق لها بالوجود أصلا، وإذا ما تم إجراء الانتخابات فأن النتائج ستكون محددة حسب الانتماء السياسي.

ويذكر أن اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق (FWCUI) قد أعلن في بداية شهر أيار/ مايو، 2011 بأنه تم إصدار الآلاف من هويات العمال في العديد المحافظات كجزء من الحملة التي تشنها الأحزاب السياسية والتي وعد المسؤولون فيها العمال بتعيينهم في وظائف جيدة إذا ما شاركوا في الانتخابات العمالية. أن هذا المستوى السافر من التدخل سيؤثر على قدرة النقابات على منظمات عمالية شرعية وديمقراطية.

في الخامس من أيار/ مايو، 2011 أعلنت اللجنة الوزارية العليا عن [تأجيل](#) انتخابات النقابات العمالية ولكنها تعهدت بأنها ستجرب لاحقا وبالإستناد إلى قانون التنظيم النقابي العمالي رقم 52 لعام 1987. وقد صرّح وزير العمل بأنه يرغب بتنفيذ إجراءات وضوابط سليمة تنطبق على كافة النقابات العمالية والاتحادات وبموجب التعليمات التي تصدر عن اللجنة الوزارية العليا (MPC) بمصادقة مجلس الوزراء، لضمان انتخابات شفافة.